المسؤولية البيئية و الاجتماعية في إدارة المؤسسة الاقتصادية

Environmental and social responsibility in managing the economic enterprise

د .عيسى علي[1]*

[1] كلية الحقوق و العلوم السياسية ،مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي جامعة ابن خلدون تيارت ،

ali.aissa@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 12-05-2021 تاريخ القبول: 21-12-2021 تاريخ النشر: 30-12-2021

ملخص:

ادت التطورات الحاصلة على مستوى نشاط المؤسسة الاقتصادية و هيمنتها على حياة المجتمعات ، وتأثر الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بمخرجات هذه الأنشطة التي تعاظم دورها كنتيجة حتمية للانتشار المكثف للمنشآت و المؤسسات مع التطور التكنولوجي الذي أصبح يعرفه عالم اليوم ، ولإن كانت للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية مرتكزات قانونية و اقتصادية نشأت مع تطور مفهوم التنمية المستدامة في التشريعات الدولية و الوطنية ، إلاأن ضرورات تحقيق الاستدامة البيئية اقتضت إعادة رسم المفهوم النظري و التطبيقي لها من خلال إدراج مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في سياق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بما يضمن تحقيق التنمية في ظل الحفاظ على أبعاد التنمية المستدامة اجتماعيا ، اقتصاديا ، و بيئيا

كلمات مفتاحية: المسؤولية البيئية .،الإدارة البيئية .،المؤسسة الاقتصادية .،المسؤولية الاجتماعية .،التنمية المستدامة .

Abstract:

Developments in the activity of the economic institution and its domination over the life of societies, and the influence of the environment in which human beings live have been affected by the results of these activities,

* المؤلف المرسل

including the role has grown as an inevitable result of the intensive diffusion of establishments and institutions with the technological development that has become known in today's world, even though the social responsibility of the economic institution has legal foundations and economic issues that arose with the development of the concept of sustainable development at international level and national legislation, but the need to achieve environmental sustainability has necessitated redrawing the theoretical and applied concept thereof by including the concept of environmental responsibility of the economic institution in the context of the commitment to social responsibility to ensure the achievement of development. in the light of the maintenance of the dimensions of Sustainable development in social, economic and environmental.

1. مقدمة:

لما كانت مسببات التلوث البيئي و الأضرار البيئية مردها في الغالب الأعم الى النشاطات الاقتصادية و التي بدورها تنتج عن نشاط المؤسسات الاقتصادية التي عرفتها التشريعات البيئية بالمؤسسات و المنشآت المصنفة وأقرت لها تنظيما قانونيا خاصا بها ضمن مبادئ التنمية المستدامة ، فان تبلور فكرة التقليل من الأخطار و الأضرار البيئية قد سايرت هذا التوجه انطلاقا من الإقرار بوجوب تفعيل أسس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وتدبيرها تدبيرا يخدم الإنسان و البيئة دون توقيف المسار التنموي المنشود ،

ومن ثم أصبحت دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية ملحة و ضرورية لرسم القواعد والضوابط التي تحكمها خاصة تلك التي ترتبط بالمفاهيم المستحدثة في مجال التسيير الاداري للمؤسسة الاقتصادية و المدرجة انطلاقا من المستجدات القانونية و الاقتصادية على الصعيدين الدولي و الوطني تلك المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية ، و التي خلقت التزاما اخلاقيا لهذه المؤسسات الاقتصادية و الشركات الصناعية تجاه المجتمع و مدى الحفاظ على سلامة و صحة منتجاتها ، و الاحذ بعين الاعتبار مدى تأثر الوسط الذي تنشط قيه بمخلفات نشاطاتها ، و من ثم فان اي تقييم للشركات الصصناعية او المؤسسات الاقتصادية لا يخلومن ادراج مسألة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة و التي

ماهي الا جزء من الالتزامات القانونية للمؤسسة تجاه العوامل الداخلية و الخارجية التي تحيط بكينونة المؤسسة و نشاطاتها .

فاذا كان دور المؤسسة الاقتصادية محوريا من حيث انها تعمل على توفير السلع و الخدمات للمواطن و تلبية حاجياته المختلفة و المتصاعدة النسف بغية تحقيق مستوى معيشي أفضل و بلوغ درجة معينة من الرفاه ، فان الضوابط القانونية و الاقتصادية انطلاقا من مخرجات المبادئ الدولية للحفاظ على البيئة و المعبر عنها عبر مختلق المحطات خاصة في اعلاني استوكهلم1972 و ريو دي جانيرو 1992[1]، و المختتمة باعلان ريو +20 لسنة 2012 و الذي جاء تحت عنوان مستقبلنا المشترك و تمت مناقشة بنوده ضمن الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة /المنتدى البيئي الوزاري العالمي في فبراير 2013 تحت عنوان الحوكمة و العدالة و تطبيق القانون لتخقيق الاستدامة البيئية [2]

يأتي مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على شكل التزام للمؤسسات و الشركات الصناعية و الاقتصادية تجاه المجتمع الذي تنشط فيه من خلال مساهمتها في تقليص نسب الفقر و دعم الاقتصاد الأخضر و الترويج للمنتجات الصديقة للبيئة ومكافحة التلوث ، و التوجه لاستخدام الطاقات غير الضارة بالمحيط و العناصر الطبيعية للبيبة ، و الامر الذي يعكس الاهتمام بالبيئة الخارجية والداخلية لتلك المؤسسات.

غير انه و في الوقت الذي تتجه فيه الكثير من هذه المؤسسات نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة و الخفاظ على البيئة بتنبنى مسؤولياتها نحو المجتمع لا يزال هناك العديد من المؤسسات و الشركات غير ملتزمة أخلاقياً و لالا تمتلك حتى روح المبادرة للسعي إلى حماية البيئة من التلوث نتيجة لآثارها الصناعية المترتبة على تلويث البيئة.

و على الرغم من ان المؤسسات الاقتصادية و الشركات الصناعية تهدف اساسا الى تحقيق الربح و العوائد المالية ، الا ان الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية لا يمكن ان يكون خارجا عن مدخلات الادارة الاستراتجية لهذه المؤسسات و ان تحمل تكاليف الحفاظ على البيئة من داخل الادارة الرشيدة

[1] و ثائق الامم المتحدة ،https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

[2] الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 18 - 22 شباط/فبراير 2013، وثيقة رقم UNEP/GC.27/13 متوفرة عبر الرابط https://wedocs.unep.org/bitstream/

للمؤسسة يساهم حتما في الحفاظ على الميزة التنافسية للمؤسسة و على مكانتها داخل السوق ، وهو ما يفسر توسع نشاط بعض المؤسسات التي تحصلت على شهادات تسمح لها بتوسيع نشاطاتها ما دامت ملتزمة بمسرولياتها و تتطابق توجهاتها مع السياسات البيئية العامة ،على حساب بعض المؤسسات الأخرى.

و من ثم يمكن القول ان الالتزام البيئي للمؤسسة هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل ، وهو ضرورة على المستوى الاقتصادي الوطني و الدولي كما هو ضرورة على مستوى المؤسسة في حد ذاتها ، وانطلاقا مما سبق تثور الاشكالية التالية : **ما مدي ارتباط المسؤولية البيئية للموسسة الاقتصادية بمفهوم المسرولية الاجتماعية و كيف عالجته المدارس الفقهية هذا بمنظوريها الاقتصادي و القانوني ؟**

هذا ما سيكون محل دراسة لهذه الورقة البحثية التي تكتفي بدراسة نظرية يكشف من خلالها عن الاطار النظري للمسؤولية البيئية و الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ، وفق منهج وصفي ، قسمت من خلاله الدراسة الى مبحثين تناول المبحث الأول : المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية اما المبحث الثاني فخصص للمسؤولية الاجتماعية و عناصرها

2.المبحث الاول : المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

شكلت قضايا تلوث البيئة و سبل مكافحتها قلق أعضاء المجتمع الدولي ، خاصة بعد بروز اثار الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية المقلقة ، و انحسار التنوع البيولوجي ، و شكلت هذه القضايا محل اهتمام البحوث و الدراسات الاستراتجية و اقانونية و الاقتصادية ، بل و طغت حتى على رسم السياسات العامة دوليا ، اقليميا ووطنيا ، و لان كان الاهتمام بالبيئة الطبيعية و مكافخة مسببات تلوثها و تسبيب الضرر بعناصرها مرده في القانون الوضعي حديث نسبيا انطلاقا من تدوين المباديء الدولية لحماية البيئة البشرية و المناداة بالالتزام بالمسؤولية تجاه البيئة انطلاقا من محلفات الحوادث الخطيرة التي سجلت على ناقلات النفط و تلوث البيئة البحرية بالزيت ،و من ثم فان تبلور فكرة حماية البيئة و تحمل المسؤولية عن الاثار الناجمة عن النشاط الانساني و المؤسسي على البيئة التي يعيش فيها عرفت تطورا ملحوظا ، انعكس على ادارة المؤسسة الاقتصادية من حيث ان المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية اصبحت تشكل أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية،

ذلك أن ازدياد حجم الطلبات و الحاجيات البشرية انعكس طرديا على ارتفاع النشاطات الاقتصادية ، و ان كان هذا الأخير يساهم في العملية التنموية فانه يشكل و بشكل مباشر مخاطر و مصادر للتلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي، الامر الذي ادى الى تنبني المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية البيئية اتجاه المجتمع باعتبارها أسلوبا إداريا حديثا، وضرورة اقتصاديةتهدف إلى حماية المجتمع والبيئة.

1.2 المطلب الأول : تعريف المسؤولية البيئية وعناصرها

من بين اهم المفاهيم الادارية الحديثة المدمجة ضمن التسييؤ الاداري للمؤسسة مقهوم المسؤولية البيئية ، هذا المفهوم الذي لا يزال يشوبه الكثير منن حيث المدلول و الحدود و لا زال مثار جدل بين دارسي القانون و الاعلوم الاقتصادية لارتباطه بالالتزامات القانونية للشركة من جهة و بالتسيير الاداري للمؤسسة من جهة اخرى ، وهو الامر الذي يقتضي البحث عن الاطار النظري الذي يشمل التعريف و المبادئ التي تقوم عليها هذه المسؤولية .

الفرع الأول : تعريف المسؤولية البيئية :

لعبت السياسات الحكومية والتشريعات الوطنية دورا مهما في بلورة و نشر ثقافة السلوك البيئي الإيجابي ضمن الشركات الصناعية و المؤسسات الاقتصادية ، من خلال اعداد منظومات الضرائب و الرسوم والمنح أو الإعانات المالية و التي ساهمت بشكل كبير في تطبيق هذه السياسات. و بين العوامل الأخرى المهمة التي كرست مفهوم و دلالت دور الشركات في الحفاظ على البيئة الوعي الإعلامي، والوعي العام ، ووعي أصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية،التي كرستها مبادئ القانون الدولي للبيئة و مبادئ التشؤيعات البيئية المقارنة تعد أيضًا من الدوافع الكبرى للمسؤولية البيئية للشركات

ذلك ان البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في النموذج التقليدي للشركات كان مثار جدال و لا يزال ، و مع ازدياد اهتمام أصحاب المصلحة بالتزام المنظمات بالوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية. ، انتقل الاهتمام بالحماية البيئية من فكرة «المصلحة العامة». و مسؤولية الحكومات الأساسية عن ضمان إدارة و حماية البيئة الى المسؤولية البيئية للشركات.

حيث عرف البنك الدولي المسؤولية البيئية على انها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان كأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد،كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة[3]

كما تعرف المسؤولية البيئية على انها " **مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستديمة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين**[4]".

الفرع الثاني : مجالات المسؤولية البيئية

من خلال ما ورد ضمن تعريف المسؤولية البيئية و التي لا تكاد تخرج عن المفهوم العام و الاصيل للمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية بمفهومها التقليدي فان اثارة فكرة المسؤولية البيئية يرتبط بمجالات حددتها الدلالات القانونية و الاقتصادية لمفهومها و يذهب الرأي الراجح عند دارسي الادارة البيئية للمؤسسة الى تقسيم مجالات المسؤولية البيئية الى المساهمات العامة و الموارد البشرية و الموارد الطبيعية و المساهمان البيئية و كذا مجال مساهمة المنتج أو الخدمة ، وهي المجالات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالعناصر الطبيعية و المشيدة للبيئة [5]

و يتجلى مضمون اعتماد الادارة الرشيدة للمؤسسة الصناعية في تبنيها للمسؤولية البيئية للمرسسة من خلال مجموعة من العناصر الاساسية و التي تتمثل في تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية، زيادة الوعي

---

[3] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2088، ص 45 .

[4] بومدين بروال: دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي فيالمنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي : 18-19ماي ،2011ص06.

[5] حسين مصطفى هلالي: الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،مصر، العدد ، 2005،ص 02

البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة، البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل

الفرع الثالث : عناصر المسؤولية البيئية

:تتكون عناصر المسؤولية البيئية من ثلاث مرتكزات رئيسية هي: التعهدات البيئية، إدارة الموارد والطاقة، المراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح، ويمكن تفصيل هذه العناصر فيما يلي:

–أولا: التعهدات البيئية :وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي: تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم حماية البيئة، اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية، تبني مبادئ التدابير الوقائية، العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي، معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية و/أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها، العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية[6].

–ثانيا : إدارة الموارد والطاقة :وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية: استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة، إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة، اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة، إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

–ثالثا :المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح :وعلى أساس هذه النقطة تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا قامت بالالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجا ني للسلطات والمنظمات المحلية، قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية الحاضرة والمستقبلية، الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية، تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيرتها

[6] منية غريبة، سفيان ساسي: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حولسلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي20 :و 21نوفمبر ،2012 ص 353

البيئية الحقيقية، ويعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية ضروريا في عصرنا هذا رغم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية، لهذا نجد أن المؤسسة الصناعية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعيا لكن الأصل فيها طابع الإجبار، ومن دوافع تبني المؤسسات للمسؤولية البيئية نجد [7]:

أ –أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية :

يعود اختيار هذا التبني الى مجموعة من الاسباب يمكن تلخيصها في السعي الى تقليل كمية النفايات وبالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية، و بالتالي حماية الأنظمةالبيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية، الامر الذي يساهم في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون، و زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها،

ب – أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية :إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية استجابة لمطالب جهات رسمية حكومية اضافة الى ذوي التأثير المباشر من ممولين و مساهمين و مستهلكين و يمكن ان نلخصها فيما يلي :

–المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسات أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية.

–المستهلكين: لقد أصبحت البيئة إحدى العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وإحدى الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلهم لنمط معين من السلع دون غيرها.

–المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين المؤسسات أداءها البيئي.

[7] منية غريبة، سفيان ساسي: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حولسلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي20 :و 21نوفمبر ،2012 ص 353 .

–المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك منالمجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم [8]

2.2 المطلب الثاني : الإطار النظري للمسؤولية البيئية

يعد احترام الاطار القانوني و التنظيم النافذ شرطا أساسيا لضمان استمرارية وتطور أي مؤسسة اقتصادية ، وذلك بالنظر الى متطلبات التنسيق بين المؤسسة والسلطات العمومية، فالمسؤولية البيئية للمؤسسة الصناعيةتهدف بالأساس إلى التوعية ومنع حدوث الآثار الخارجية للإنتاج والتي تضر بالثروة الطبيعية، وهي تتشكل من مجموعالتدابير المؤسسية التي تمنع أو تحد من بعض الأنشطة، الطرائق أو المنتجات التي تشكل تهديدا لتوازن الوسطالطبيعي، وهنالك جملة من المقاربات النظرية لعلماء الاقتصاد التي تناولت موضوع المسؤولية البيئية في المؤسسة من أهمها:

أولا:مقاربةبيقو :يرى بيقو أن المسؤولية البيئية للمؤسسة تبرز في شكلها الاقتصادي من خلال الرسوم،الإتاوات والإعانات التي تفرضها الحكومات على المؤسسات، حيث إن الجباية و الإتاوات والإعانات، هيأموال تقدم للمؤسسة الصناعية لتشجيعها على اعتماد الممارسات النظيفة وفلسفة هذه الأدوات تستند إلىمبدأ "الملوث – الدافع" والذي يقضي بضرورة دفع الملوث تكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها وتقومالسلطات العمومية، بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل باستعمالها من خلال تعديل أسعار وتكاليفالأعوان الاقتصاديين، كما يرى بيقو أنه يتم فرض الإتاوات في مجال جمع ومعالجة النفايات، أما الرسوم فهي تستعمل لمحاربة التلوث،ويمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات وهو الإجراء الأكثر تحفيزا، أو تفرض على المنتجات المتأتية من استعمال أساليب إنتاج ملوثة، كما إن استعمال الإعانات من قبل الدولة يتم بحيطة وحذر بالنظر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها[9].

[8]Bruno Boudin, Bernard Zuindeau: Socioéconomique de l'environnement et du développement durable: état des lieux et perspectives, Revue CAIRN INFO, N°135, 2006, p: 32.

[9]سفيان ساسي: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة جيل حقوق الإنسان، قسم علم الاجتماع، جامعةالطارف، العدد 24،02مارس ،2014ص.9

ثانيا:مقاربةكواز :وتقوم نظرية كواز أساسا على مبدأ توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين، من خلال اتاحة الفرصة للسلطات العمومية الإبقاء على أقصى إجمالي للانبعاثات الملوثة، حيث يسمح لكل مؤسسة أكثر نظافة لم تستنفذ بعد حقوقها في التلويث بممارسة النشاط الذي يمنع مزاولته على المؤسسة التي لم تستجب للمعايير البيئية في مزاولة نشاطها وسحب التراخيص منها ، عندئذ، وفي منطقة معينة، يمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة بانخفاض درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تداول رخص التلويث، أي أن السلطة العمومية تقوم بتحديد معيار جماعي شامل (حد أقصى لانبعاث الملوثات)يجب تحقيقه، لكن توزيع الأعباء على مختلف الأطراف المعنية يتم من خلال السوق الذي يتم فيه تداول حقوق التلويث، وقواعد التوزيع الأولي لحقوق التلويث هي من اختصاص السلطة العمومية، وفي هذا الإطار فإن القيمة المقدمة لنيل "رخص التلويث"، تهدف إلى تعديل السلوك البيئي للمؤسسة الصناعية ليس فقط من خلال معاقبة المؤسسة الملوثة فحسب، ولكنها تمنح أفضلية لتلك المؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية في سياساتها الإنتاجية والتسويقية،ونتيجة لذلك يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح المؤسسات التي تحترم البيئة والتي تتحصل على ميزة تفضيلية أمام المؤسسات الملوثة.

ثالثا: المقاربات الطوعية :المقاربات الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وهي عبارة عنمبادرات من قبل المؤسسات في مجال حماية البيئة، فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، كماتشجع التنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية، هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعاتالاقتصادية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى، وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة1999بأنها :" الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعيا لتحسين أدائها البيئي" وتتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص حيث تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات

الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة، وتزيد من تحفيز المسؤولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة، أيضا تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها[10]

3.2 المطلب الثالث: المؤسسة الاقتصادية في ظل المسؤولية البيئية

كانت المؤسسات الاقتصاديةتهدف إلى تحقيق أداء اقتصادي جيد وإلى تعظيم أرباحها، إلا أن نشاطاتها أحدثت مجموعة من الآثار السلبية على البيئة وعلى المجتمع ، وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي للمؤسسة إلى جانب الأداء الاقتصادي، حيث ظهر توجه جديد للمؤسسة الاقتصادية فيما يتعلق بحماية البيئة والمجتمع طوعيا (الإدارة البيئية، المسؤولية البيئية) بهدف مواجهة الضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية والبيئية، واكتساب مزايا تنافسية وتحسين صورتها لضمان بقائها واستمراريتها، وفي سبيل إدماج البعد البيئي في إستراتيجية المؤسسة وجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لكي يواءم نشاط المؤسسة الاقتصادية وتحقيق المسؤولية البيئية، ومن هذا المنطلق أصبحت المؤسسات الاقتصادية تعرف إقبالا كبيرا وإيجابيا على دمج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياستها وأهدافها واهتماماتها التسييرية، من خلال تبنيها لممارسات وتقنيات إدارية حديثة تخدم أبعاد التنمية المستدامة، ومن بينها ما يعرف بالمسؤولية البيئية والإدارة البيئية، بالإضافة إلى دمج الاعتبارات البيئية في وظائفها الرئيسية وعند تقييم أدائها الشامل، مما يؤدي بالمؤسسة إلى التخلي عن بعض الممارسات التي تتعارض مع المسؤولية البيئية كتلويث البيئة، تبديد الموارد والطاقة، والاستغلال غير المسؤول للموارد البشرية[11].

وهو الاتجاه الجديد الذي تبنته معظم المؤسسات الاقتصادية محاولة من خلاله إدخال البيئة والاهتمامات البيئية في صلب أعمال المؤسسة وفي نطاق واسع من إجراءات وعمليات وبرامج وسياسات

[10] محسن محمد أمين قادر: التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد،
الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دفعة ،2009ص.

[11] صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر: نظام الإدارة البيئية والتكنولوجيا، دار الفكر العربي، مصر، ،2006ص4.

وعلاقات المؤسسة تطبيقا لتوجهات السياسات العامة البيئية المنتهجة من طرف السلطات العامة في الدو لة من جهة ومن جهة اخرى استجابة لمتطلبات السوق و البحث عن عدد اكبر من المستهلكين بالنظر الى تحول طلبات المستهلكين وفقا للتطوير و التحسين المدرج على المنتج و الذي يلبي رغبة المستهلك بيئيا ، ولهذا فإن دمج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية تولدت عنه الكثير من المفاهيم ومن أبرزها نجد:

أولا : الاقتصاد الأخضر

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية[12].

ثانيا :التسويق الأخضر

هو نشاط تسويقي خاص بمؤسسة معينة، يهدف إلى خلق تأثير إيجابي أو إزالة التأثير السلبي لمنتج معين على البيئة، ويشمل جميع النشاطات المصممة لتحويل أية عملية تغيير غير مقصودة وتسهيلها لإشباع الحاجات الإنسانية مع حد ادنى من التأثير الضار في البيئة الخارجية.

يعرف التسويق الأخضر بأنه " عملية نظمية متكاملةهدف إلى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة وتعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل يرضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية الحفاظ على البيئة، حماية المستهلكين وإرضائهم وتحقيق هدف الربحية للمؤسسة[13]

[12] تقرير برنامج الأمم المتحدة 2011:نحو اقتصاد أخضر "مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات،ص 9 .

[13] ثامر البكري: التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2007ص2.

ثالثا : المستهلك الأخضر

التركيز على أداء الأنشطة التسويقية ضمن التزام بيئي قوي وتوجه نحو تقديم سلع صديقة للبيئة، أثر في سلوكيات المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع هذا التوجه، الذين أصبحوا يؤمنوا بمبادئ وقيم التسويق الأخضر، ويطلق عليهم "المستهلكين الخضر"، ويشكلون القوة الدافعة نحو تحسين الأداء البيئي واستخدام المواد صديقة للبيئة قد دخل إلى السوق كمستهلك راشد[14].

رابعا :المنتج الأخضر

هو ذلك المنتج الذي يستخدم المواد الصديقة للبيئة والتي يمكن أن تتحلل ذاتيا أو يعاد تدويرها، مع ضرورة متابعته خلال مراحل دورة حياته لضمان بقائه ضمن الالتزام البيئي، وهذا يشمل الابتعاد عن الهرمونات والمواد الحافظة، استخدام الحد الأدنى من الطاقة الازمة والمواد الخام، تجنب المواد الكيميائية السامة، استخدام عبوات قابلة للتدوير[15].

خامسا :الإعلان الأخضر

هو الإعلان الذي تتبناه المؤسسة الخضراء لنقل فلسفتها البيئية من خلال رسالتها الإعلانية إلى جمهورها المستهدف، ويتصف بالتركيز على ترويج قيم وثقافة استهلاك صديقة للبيئة، إبراز أهمية البيئةالصحية للمستهلك، إقناع المستهلك بشراء واستخدام المنتجات الخضراء، والتنسيق مع الجهات المعنية بالبيئةسواء الحكومية أو غير الرسمية مثل جمعيات حماية المستهلك وغيرها

3.المبحث الثاني : المسؤولية الاجتماعية

يعود ظهور هذا المفهوم الى وجود الأنشطة غير المسئولة للصناعات المختلفة التي لا تتحمل مسؤولياتها عن تبعات أنشطتها وأفعالها إلا عندما يطلب منها ذلك بعيدا عن المقاربات الطوعية مثلما أشرنا الى ذلك سلفا ، وحتى في حالة الالزام ، فإن الاستجابة تكون نسبية بل بسيطة وهامشية، ولذلك

[14] مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيلالمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصاديةدراسة حالة مؤسسة الإسمنت لافارج - حمام الضلعة-، مذكرة ما جستير في علوم التسيير ، جامعة محمد بوضيافبالمسيلة، 2016 ،ص 43 .

[15] نفس المرجع ، ص 43

فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية عنصراً حيوياً في الجهود الدولية لرعاية تنمية مستدامة مناسبة وتبنيها عالمياً، فقد أصبحت التقارير السنوية لمنظمات الأعمال تعكس تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية[16]،

1.3 -المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

ظهرت مجموعة من التعاريف يمكن من خلالها تبيان المقصود من المسؤولية الاجتماعية و تحديد مفهومها

الفرع الأول : أهم التعاريف الواردة بشأن المسؤولية الاجتماعية :

عرفتها المفوضية الاوربية على أنها " **عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي**[17]، ويعرفها البنك الدولي بأنها : **تعهدات منظمات الأعمال للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها جيده للتنمية وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك المنظمات وعائلاتهم و، المجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل**"[18]

و عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها" **الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم و المجتمع ككل**".

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها طريقة عمل المؤسسة و التي من خلالها تدمج الاهتمامات و القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية في صنع القرار و استراتيجيات و سياسات و قيم و ثقافة الشركة و العمليات و الأنشطة داخل الشركة بشفافية و محاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات و تستخدم هذه المشاريع تسويقيا لتحسين صورة الشركة من خلال إضفاء الصبغة الأخلاقية عليها و زيادة مصداقيتها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها و كخطوة هامة و منظمة أصبحت بعض المؤسسات الملتزمة أخلاقيا و اجتماعيا تتقيد بإعداد التقارير حسب المواصفات إلي تتعلق بالبيئة ايزو 14000 و المعايير

[16]May, Steve, George Cheney, and Juliet Ropert (2007).The Debate overCorporate Social Responsibility. Oxford, England; New York, NY:Oxford University Press

[17]McBarnet, Doreen J., Aurora Voiculescu, and Tom Campbell (2007). Thenew corporate Accountability: Corporate Social Responisbilty and theLaw. Cambridge, England: Cambridge University Press.

[18]ياسر شاهين،البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني،جامعة النجاح فلسطين ، متوفر عبر الرابط https://repository.najah.edu/bitstream/handle ص 06 .

العالمية للمسائلة الاجتماعية SA00013 و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة(14)

• تعرف موسوعة ويكيبيديا المسؤولية الاجتماعية بأنها "**المفهوم الذي تهتم بموجبه الشركات بمصالح المجتمع عن طريق الأخذ في الاعتبار تأثير نشاطاتها على المستهلكين و الموظفين و حملة الأسهم و المجتمعات و البيئة و ذلك في كل أوجه عملياتها**".[19]

و يرتكز مفهوم المسؤولية الاجتماعية على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة أي بعد اقتصادي و آخر اجتماعي و ثالث بيئي ، و يجب العمل على إحداث التوازن بين الأبعاد الثلاث ، وترتكز على أرضية محسوبة بدقة، أي أنها تمثل الموثوقية والشفافية التامة لكافة عمليات المنظمة وأنشطتها وفعالياتها. و تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزاما من المنظمة الاقتصادية للعمل بطرق تخدم كلاً من مصلحتها ومصالح المجتمع،

الفرع الثاني :أهم النظريات التي تناولت فكرة المسؤولية الاجتماعية

وتتقاسم النظريات بين المفهوم التقليدي و المفهوم الاقتصادي المعاصر تداعيات و موجبات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة الاقتصادية على النحو الموالي : [20]

–أ. النظرية التقليدية: ترتكز وجهة النظر هذه على أن مسؤولية الإدارة تنحصر فقط في تسيير عمل النشاط الاقتصادي لغرض تعظيم الربح. أي أن منظمات الأعمال يجب أن تركز على النشاط الاقتصادي فقط، أ و ن تهتم دائماً بتوسع القيمة لحملة الأسهم.

– ب.وجهة النظر الاجتماعية الاقتصادية: وهي ترى أن إدارة أي مؤسسة إقتصادية يجب عليها الاهتمام بتحقيق الرفاه الاجتماعي على مستوى واسع وليس الاهتمام بالربح الإجمالي فقط ، و هذه النظرة تركز على أصحاب المصالح ويدعمها Paul Samuelsonأحد الاقتصاديين اللامعين، ويقول Paulإن " المؤسسة الكبيرة هذه الأيام ليس فقط عليها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإنما التأكد من انها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك".

[19] سفيان ساسي: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة جيل حقوق الإنسان، قسم علم الاجتماع، جامعةالطارف، العدد 24،02مارس ،2014ص.12.

[20] ياسر شاهين،المرجع السابق ، ص 07.

و تعتبر النظرية الاجتماعية الاقتصادية الأكثر موائمة لمتطلبات التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة و الحفاظ على التضامن المجتمعي و حمايته من التلوث الصناعي و قمع التلوث الصناعي و محاربته بكل الوسائل المتاحة و هذه التوجهات تفضي إلى ما يسمى بالأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال و الذي يمكن أن يكون مدفوعاً بمنطقالإذعان لتجنب التبعات السلبية، أو أن يكون مدفوعاً بالقناعة لتحقيق أثر إيجابي في المجتمع. إن دراسات المسؤولية الاجتماعية تشير إلى أن منظمات الأعمال تعمل على أساس الاتجاهين معاً، و من بين أهم المعايير المستعملة لقياس أداء المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال نجد :

1-المعيار الاقتصادي: فالمسؤولية الاجتماعية تطلب منك أن تحقق ربحاً

2-المعيار القانوني: المسؤولية الاجتماعية تتطلب منك احترام القوانين وتنفيذها.

3-المعيار الأخلاقي: المسؤولية الاجتماعية تتطلب منك أن تعمل ما هو صحيح.

4-المعيار التقديري: المسؤولية الاجتماعية تتطلب منك أن تكون لك مساهمات تجاه الجمهور،

وترى الدراسات أن على منظمات الأعمال أن تتحرك طوعاً فوق التوقعات الاقتصادية، والقانونية والأخلاقية الأساسية لتكون لها القيادة في مجال حياة مزدهرة للأفراد، والمجتمعات المحلية والمجتمعات الوطنية[21]

ج – الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية:[22]

هو عبارة عن مبادرة أطلقتها الأمم المتحدة عام 2000 تهدف الى إدماج مجموعة من مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية والأخلاقية في أنشطة الشركات في جميع أرجاء العالم.

و يعتبرالاتفاق العالمي للأمم المتحدة منصة قيادية لتطوير وتنفيذ سياسات وممارسات مؤسسية مسؤولة ومستدامة، والإفصاح عنها. تلتزم الشركات التي تتبنى المبادرةمن خلالها بموائمة عملياتها واستراتيجياتها حسب عشرة مبادئ تحظى بقبول عالمي في مجال حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد.

[21] Mia mahmudurrahim ,Legal Regulation of Corporate Social Responsibility: A Meta-Regulationapproach of law for raisingCSRin a weak economy ,p 58
https://books.google.dz/books?id=fNE

[22]http://tfig.itcilo.org/AR/contents/un-global-compact.htm

وتُعتبر الاتفاقية العالمية أكبر مبادرة استدامة اختيارية للشركات حيث وقعت عليها ما يفوق 8500 جهة في أكثر من 135 دولة

2.3المطلب الثاني :مباديء المسؤولية الاجتماعية و مؤشرات قياسها

الفرع الاول :المبادئ الأساسية للاتفاقية العالمية للأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية[23]

أ- حقوق الإنسان

المبدأ 1: يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها؛

المبدأ 2: يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

ب_ معايير العمل

المبدأ 3: يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي؛

المبدأ 4: يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري؛

المبدأ 5: يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛

المبدأ 6: يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهن.

ج- البيئة

المبدأ 7: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.

المبدأ 8: يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة؛

المبدأ 9: يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

د- مكافحة الفساد

المبدأ 10: يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة.

[23]http://tfig.itcilo.org/AR/contents/un-global-compact.htm

الفرع الثاني مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية و الصناعية :

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية:[24]

أ_ **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** و يشمل هذا المؤشر ما تبذله المؤسسة من جهود بالأضافة الى نظام الأجور الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم و تقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق و تعميق حالة الولاء و انتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية و تدريبهم و تحسين وضعهم الثقافي و الاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم و ما إلى ذلك.

ب- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: و يشمل مجمل التدابير المتخذة من قبل المؤسسة و ما ينجم عنها من تكاليف لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي من خلال العمل على رد الأضرار عن البيئة المحيطة و المتولدة من أنشطتها الصناعية، و التي يدخل في نطاقها تكاليف حماية تلوث الهواء و البيئة البحرية و المزروعات و الأعشاب الطبيعية و تلوث المياه و غيرها.... .

ج–مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: و وهو ما يعرف بالتكافل الاجتماعي من خلال ما تقدمه المؤسسة خدمة للمجتمع من تبرعات و مساهمات تقدم للمؤسسات التعليمية و الثقافية و الرياضية و الخيرية و برامج التعليم و التدريب الاجتماعي و مشاريع التوعية الاجتماعية.

د–مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وهو كل ما يصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الانتاج و تكاليف البحث و التطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع و تدريب و تطوير العاملين و غيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات و الخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

[24] سفيان ساسي: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة جيل حقوق الإنسان، قسم علم الاجتماع، جامعةالطارف، العدد 24،02مارس ،2014ص.12

الفرع الثاني : الإستراتيجيات التي تتبناها المؤسسة في اطار المسؤولية الاجتماعية[25]:

هناك أربع إستراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية تتبعها المؤسسات الاقتصادية:

أ- الإستراتيجيةالإستباقيةProactive Strategy:

وهي أن تأخذ المؤسسة القيادة في مجال المبادرة الاجتماعية للإيفاء بمستلزمات المسؤوليات الاقتصادية و، القانونية، والأخلاقية، والتقديرية حسب الحالة السائدة.

ب- الإستراتيجية التكيفية ( )accommodative Strategy

وهي أن تعمل المؤسسة الاقتصادية وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب للإيفاء بالمتطلباتوالمسؤوليات الاقتصادية و، الأخلاقية والقانونية.

ج- الإستراتيجية الدفاعية DefensiveStrategy:.

وهي أن تعمل المؤسسة الاقتصادية وفق الحد الأدنى المقبول والمطلوب قانونياً للإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعي .

د- الإستراتيجيةالتعويقيةObstructionistStrategy:

وهي قيام المؤسسة الاقتصادية بمحاربة الطلبات الاجتماعية

4. خاتمة:

لا خلاف على ان القرار التنظيمي ضمن الاستراتجية الادارية للمؤسسة له دور بارز في رسم سياسة المرسسة و مدى تماشيها مع متطلبات التموقع في السوق و خلق الميزة التنافسية للمرسسة و الحفاظ على مكانتها ضمن المتطلبات الاقتصادية القانونية و السياسية ، و من هنا ايضا يظهر جليا دور ادارة المؤسسة في احترام و تطبيق اسس و معايير الادارة البيئية للمرسسة و التي تجعل من حماية البيئة ضمن الاهتمامات الأولية للمرسسة بل و رفدا من روافدها المتبناة في استراتيجياتها التسويقية ، الامر الذي يعكس انسجام ادارة المؤسسة مع التطلعات العالمية لمعالجة المشكلات البيئية و الالتزام بتحمل المسؤوليات الفردية

[25] ياسر شاهينالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني،جامعة النجاح فلسطين ، متوفر عبر الرابط https://repository.najah.edu/bitstream/handle ص 09 .

والجماعية داحل المرسسة و في محيط نشاطها من خلال تحقيق التكامل بين نظم الادارة البيئية و التركيز على التطور و التكيف و مواجهة الاشكالات البيئية التي قد تصادف نشاط المؤسسة بما لا يشكل خرقا للالتزامات القانونية للمؤسسة بمساهمتها في حماية البيئة

فاذا كان وجود المؤسسة مبتي و معلق على مدى سلامة المحيط الذي تتواجد به فانه من البديهي ان واجب الالتزام بالمسرولية الاجتماعية للمرسسة بمختلف عناصرها و مجالاتها يعتبر ركيزة اساسية لبناء السياسة العامة للمنشأة الصناعية او الاقتصادية بل و يعتبر متغيرا مهما في حساب المدخلات و محرجات المؤسسة اذ يتوقف بقاء نشاطها على سلامة المحيط الذي تنشط فيه ،

من خلال مراعاة الجوانب الاجتماعية البيئية و التجارية للمؤسسة ، ونشر ثقافة المسؤولية البيئية و الثقافة التنظيمية للمرسسة الاقتصادية و الرقي بها الى اسمى الدرجات التي يمكن من خلالها احترام الانسان و المجتمع و البيئة

الامر الذي يستلزم عمل ادارة المؤسسة على نشر و بلورة النظم التي تساهم في تحسين صورة المؤسسة امام المجتمع على انها مرسسة صديقة للبيئة تحترم مكانتها و تحترم الوسط الذي تنشط فيه

اعتماد الأثر البيئي كعنصر اساسي و محوري ضمن مختلف القرارات التي تصدرها ادارة المؤسسة او تدخل ضمن توجهاتها المستقبلية

الحقاظ على استقرار المؤسسة من خلال الحفاظ على استقرار المجتمع و المحيط الذي تنشط فيه لتفادي اي تهديد محتمل بما في ذلك التهديدات البيئية التي تنشأ عن التلوث البيئي بمختلق تصنيفاته

وهو ما يساهم في خلق جو للاستثمار و توسعة النشاطات كلما كانت المرسسة ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية المعبر عنها ضمن المواثيق الدولية و التشؤيعات الوطنية من خلال خلق مناثب الشغل و تكوين العمال و تحسين الاداء للمرسسة و الاندماج في الخدمات التطوعية و احترام حقوق الانسان وهى ذاتها المبادي التي كرستها دلالات التنتمنية المستدامة من خلال السياسات العامة الدولية و الوطنية [26]

[26] سفيان ساسي: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة جيل حقوق الإنسان، قسم علم الاجتماع، جامعةالطارف، العدد 24،02مارس ،2014ص.12

ومن ثم فان القول بوجوب الالتزام بالمسرولية البيئية و الاجتماعية للمرسسة الاقتصادية ما هوم الا تطور لمفهوم الادارة الاستراتجية للمرسسة الاقتثادية وفقا للمتطلبات المستجدة ضمن المحيط الذي تنشط فيه المرسسة و لا يمكن الخروج عنه اذ يعبر من خلاله على تلبية الحالجات و الرغبات التي تطورت مع تطور النسق المعيشي للفرد فاحترام حقوق الانسان اصبح اليوم هاجسا كبيرا في ادارة المرسسة من حيث مراعاة الخقوق المادية و المعنوية للفرد ، و الحفاظ على الموارد الطبيعية هو الآخر يشكل تحديا اكبر بالنسبة لنشاط المرسسة و تواجدها ضمن المنافسة الشرسة و السياسات الحكومية التي تقرض قيودا اصبحت اكثر من ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة و الاستدامة البيئية المنشودة ، الامر الذي يتطلب رفع نوعية الحدمات الاجتماعية للعمال داخل المؤسسة و تحقيق السلامة المهنية و رفع نوعية التكوين و التأهيل المهنيين ، كل هذه العتاصر التي اصبحت اساسية في بناء تصورات الاستراتجية الادارية للمؤسسة الاقتصادية تثب في تحقيق الالتزام بالمؤولية البيئية و الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية .

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1- ثامر البكري: التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2007

2- صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر: نظام الإدارة البيئية والتكنولوجيا، دار الفكر العربي، مصر، ،2006ص4.

3- كلود فولسين، بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد صلاح: الإدارة البيئية من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر،2001

الأطروحات:

4- محسن محمد أمين قادر: التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دفعة ،2009

5- معلم يوسف: المسؤولية الدولية بدون ضرر- حالة الضرر البيئي -، أطروحة دكتوراه في القانون العام، فرع قانون دولي، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دون سنة نشر، الجزائر

المقالات:

6- سفيان ساسي: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور بمجلة جيل حقوق الإنسان، لبنان ، العدد 02،24مارس ،2014

7- ياسر شاهين البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني،جامعة النجاح فلسطين ، متوفر عبر الرابط https://repository.najah.edu/bitstream/handle

8- حسين مصطفى هلالي: الإبداع المحاسبي في الإفصاح على المعلومات البيئية في التقارير المالية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، العدد ،2005

9- Bruno Boudin, Bernard Zuindeau: Socioéconomique de l'environnement et du développement durable: état des lieux et perspectives, Revue CAIRN INFO, N°135, 2006, p: 32

10- May, Steve, George Cheney, and Juliet Ropert (2007). The Debate overCorporate Social Responsibility. Oxford, England; New York, NY:Oxford University Press

11- McBarnet, Doreen J., Aurora Voiculescu, and Tom Campbell (2007). Thenew corporate Accountability: Corporate Social Responisbilty and theLaw. Cambridge, England: Cambridge University Press

المداخلات:

12- منية غريبة، سفيان ساسي: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي20 :و 21نوفمبر ،2012 ص 353

13- بومدين بروال: دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي18-19 :ماي ،2011ص06.

التقارير :

14- تقرير برنامج الأمم المتحدة 2011:نحو اقتصاد أخضر "مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات،ص 9

مواقع الانترنيت:

15- Mia mahmudurrahim ,Legal Regulation of Corporate Social Responsibility: A Meta-Regulationapproach of law for

raisingCSRin a weak economy ,p 58

https://books.google.dz/books?id=fNE

http://tfig.itcilo.org/AR/contents/un-global-compact.htm-16